الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/52/297
22 August 1997
ARABIC
ORIGINAL: SPANISH

الجمعية العامة

الدورة الثانية والخمسون
البند ٢٠ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة: تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى فرادى البلدان أو المناطق

تقديم المساعدة والتعاون الدوليين للتحالف من أجل التنمية المستدامة في أمريكا الوسطى

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملا بقراري الجمعية العامة ٢١/٤٩ طاء، المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، و ٥٨/٥٠ باء، المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. ويصف التقرير أنشطة التعاون الدولي التي يقوم بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والتي نفذت خلال السنتين المنقضيين منذ تموز/يوليه ١٩٩٥ حتى تموز/يوليه ١٩٩٧ دعما للجهود التي تبذلها بلدان أمريكا الوسطى من أجل تنفيذ برنامج جديد للتنمية المستدامة في المنطقة.

٢ - وأكدت الجمعية العامة، في قرارها ٢١/٤٩ طاء، ضرورة وضع وتنفيذ برنامج جديد للتعاون الدولي مع أمريكا الوسطى على أساس الأولويات المبينة في إعلان الالتزامات الذي أقرته لجنة متابعة المؤتمر الدولي المعني باللاجئين في أمريكا الوسطى وفي التحالف من أجل التنمية المستدامة في أمريكا الوسطى. وأيدت الجمعية العامة، في نفس القرار، الجهود التي تبذلها حكومات أمريكا الوسطى وفاء بالتزاماتها بالتخفيف من الفقر المدقع وبتعزيز التنمية البشرية المستدامة، وحثتها على مضاعفة جهودها لتنفيذ سياسات وبرامج في هذا الشأن. وفي الوقت نفسه، أكدت أهمية أن يدعم المجتمع الدولي تلك الجهود دعما متواصلا، وطلبت إلى منظومة الأمم المتحدة، وبخاصة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مواصلة تقديم الدعم اللازم لبلوغ الأهداف الواردة في الاستراتيجية الجديدة لتنمية أمريكا الوسطى وحشد الموارد اللازمة لذلك.

* A/52/150 و Corr.1.

٣ - وأكدت الجمعية العامة، في قرارها ٥٨/٥٠ باء، أهمية دعم وتعزيز البرنامج الجديد لتقديم المساعدة والتعاون الدوليين لأمريكا الوسطى، وكررت تأكيد ضرورة مواصلة هذه الجهود، مبينة أن حل المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، التي تسبب التوترات والصراعات في المجتمع، هو وحده الكفيل بتجنب حدوث نكوص فيما تحقق من إنجازات وضمان إقامة سلم وطيد ودائم في أمريكا الوسطى.

٤ - ويتعلق هذا التقرير ببرزخ أمريكا الوسطى، الذي يضم بليز وبنما والسلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا ونيكاراغوا وهندوراس. وهو يغطي بعض أنشطة دعم اللاجئين في مناطق معينة من جنوب المكسيك.

ثانيا - الإطار الاقتصادي الكلي

٥ - تفيد اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أن النمو الاقتصادي في أمريكا الوسطى تباطأ كثيرا في عام ١٩٩٦، وأن عوامل شتى تسببت في ذلك الأداء، هي: أثر جهود أغلبية البلدان من أجل السيطرة على اختلالات الاقتصاد الكلي التي تفاقمت في عام ١٩٩٥؛ والأحوال المناخية السيئة التي أضرت بالإنتاج الأولي؛ وانخفاض الأسعار العالمية للصادرات الرئيسية. ذلك أن الناتج المحلي الإجمالي لم يرتفع إلا بنسبة ٢,٣ في المائة في المتوسط في السلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا ونيكاراغوا وهندوراس، وبنسبة ٢,٥ في المائة في بنما، وبنسبة ٢,٤ في المائة في بليز. وفي عام ١٩٩٥، انخفض معدل النشاط الاقتصادي كثيرا، حيث بلغ ٤,٤ في المائة في البلدان الخمسة الأولى، بينما حققت بنما معدل تزايد متواضعا (١,٨ في المائة)، وسجلت بليز نموا نسبته ٣,٨ في المائة. ونتيجة لذلك، ظل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٦ راكدا، باستثناء نيكاراغوا التي شهدت تزايدا للعام الثاني على التوالي. وبوجه عام، فإن ضعف النشاط الاقتصادي، ولا سيما في صناعة البناء والتشييد، قد أدى إلى تزايد في البطالة الحضرية في أغلبية البلدان، أضف إلى ذلك المشاكل التي واجهها قطاع الزراعة من جراء ضآلة إنتاج الحبوب الأساسية.

٦ - وأظهر قطاع التجارة الخارجية تقلبات حادة في مجالات رئيسية معينة من اقتصادات المنطقة. إذ انخفض معدل تصدير السلع انخفاضا ملحوظا، بينما ظلت إيرادات هامة أخرى، مثل التحويلات المالية الأسرية، والسياحة، ونشاط مصانع التجميع الخارجية مستقرة وفي تزايد. وبصفة خاصة، انخفضت إيرادات صادرات البن بعد أن حققت مستوى قياسيا في عام ١٩٩٥ بفعل الارتفاع الخارق للعادة في الأسعار اعتبارا من منتصف العام السابق. كما ركدت مبيعات الموز بسبب انخفاض الأسعار العالمية وسوء الأحوال الجوية الذي أضر بالإنتاج، فضلا عن صعوبة بلوغ أسواق الاتحاد الأوروبي. ففي تموز/يوليه، مر إعصار سيزار، وهو الثالث في عام ١٩٩٦، ببرزخ أمريكا الوسطى فوق أراضي نيكاراغوا. إلا أن الأمطار الغزيرة والفيضانات القوية التي نجمت عنه كان أثرها أكبر على كوستاريكا. كذلك، أثر الارتفاع الملحوظ في أسعار النفط العالمية تأثيرا سلبيا على قطاع التجارة الخارجية.

٧ - كذلك، تسبب هبوط الطلب المحلي المتعثر في أغلبية البلدان في انخفاض معدل تزايد الواردات، الأمر الذي جعل العجز في الحساب الجاري أقل مما كان عليه في العام السابق. وتجلى هذا أيضا في تباطؤ المعدل السريع للتبادل التجاري داخل المنطقة.

٨ - وكان للتدابير المتعلقة بالسياسة الموجهة نحو تخفيض العجز المالي وفرض القيود النقدية تصحيحا لاختلالات الاقتصاد الكلي تأثير كبير على تطور النشاط الاقتصادي في المنطقة. إذ قامت أغلبية البلدان بزيادة نسبة تحصيل الضرائب في إطار الإصلاحات الضريبية التي بدأت في العامين السابقين، وكذلك في إطار بعض الأحكام الأخرى. ففي حالة كوستاريكا، التي أدت الاختلالات المالية فيها في عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥ إلى فرض سياسة تقشف نقدي ومالي شديدة، تسببت هذه التدابير في ركود النشاط الاقتصادي. أما في السلفادور وغواتيمالا وهندوراس، فكانت القيود أقل حدة. وفي نيكاراغوا، استمر تطبيق سياسة تقشف نقدي صارمة، ولو أنها أفلحت في استمرار النمو. أما بليز فاستمرت في تطبيق سياسة احتواء الإنفاق العام. وفي بنما، استمرت جهود تحقيق الاستقرار والترشيد في الأوضاع المالية.

٩ - وفضلا عن التمكن من السيطرة التدريجية على العجز المالي، كان من بشائر هذه التدابير اتجاه التضخم نحو الانخفاض في المنطقة، رغم أن الزيادة الكبيرة في أسعار النفط الدولية تسببت في ارتفاع أسعار الوقود، وأن شح الحبوب الأساسية أدى إلى زيادة أسعارها. وأبرز الحالات هي حالة كوستاريكا، التي أمكن فيها تقليل التضخم إلى النصف، وإن كان ذلك في ظل تقلص النشاط الاقتصادي. أما أقل معدلات التزايد في الأرقام القياسية للأسعار الاستهلاكية، مع مراعاة التغير من كانون الأول/ديسمبر إلى كانون الأول/ديسمبر، فسجلتها بنما (٢,٣ في المائة) وبليز (٣,١ في المائة) والسلفادور (٧,٤ في المائة).

١٠ - ورغم أن السلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا ونيكاراغوا وهندوراس ظلت تتبع سياسات مشتركة منسقة، مثل تبسيط الإجراءات الجمركية، ظهرت في جوانب أخرى اختلافات معينة نتيجة للأوضاع الاقتصادية المعاكسة. ومن أمثلة ذلك تقلبات أسعار الصرف الحقيقية داخل المنطقة، الأمر الذي كان من آثاره، ضمن جملة أمور، تفاقم مشكلة توفير الحبوب دعما للتصدير إلى البلدان المجاورة في عام ١٩٩٦. وكانت السياسات الضريبية من مظاهر الاختلاف الأخرى.

١١ - ورغم المشاكل المذكورة آنفا، حققت المنطقة تقدما كبيرا في جوانب أخرى، لا سيما فيما يتصل بالمفاوضات المتعلقة بالديون الخارجية. فقد حصلت نيكاراغوا على إعفاءات ضخمة من الديون. وفضلا عن سريان معاهدة التجارة الحرة بين كوستاريكا والمكسيك، استأنفت بقية الحكومات المفاوضات التجارية مع المكسيك ودول أخرى من أجل إبرام اتفاقات مماثلة. ففي بنما، أحرز تقدم كبير لدى اختتام المفاوضات المستأنفة بشأن الديون الخارجية في إطار "خطة بريدي" التي هيأت للبلد فرص بلوغ الأسواق المالية الدولية الخاصة، وذلك بعد ١٢ عاما من توقف النشاط. وعلاوة على ذلك، تعززت عملية الانفتاح التجاري بتوقيع بروتوكول الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وتواكبت هذه الأحداث مع الاستعادة التدريجية لأجزاء كبرى من قناة بنما، وهي عملية ستكتمل بحلول نهاية عام ١٩٩٩. وفي المجال السياسي، يجدر

التنويه بإبرام اتفاقات السلم بين حكومة غواتيمالا المنتخبة والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي، مما وضع حدا للنزاعات المسلحة التي شهدها ذلك البلد على مدى ثلاثة عقود ونيف. كما أن انتخابات الرئاسة في نيكاراغوا قد أثبتت صلابة المؤسسات السياسية في ذلك البلد.

١٢ - أما آفاق المستقبل في المنطقة فتشير في عام ١٩٩٧ إلى حدوث زيادة معتدلة في النمو الاقتصادي. ومن المتوقع عودة مستوى النشاط في كوستاريكا إلى ما كان عليه، مع تزايد نشاط اقتصاد السلفادور، وذلك بفضل تدابير الانتعاش التي اتخذت في النصف الثاني من عام ١٩٩٦. وسوف تظل البلدان تتبع سياسات مالية ونقدية رشيدة بغية تقليل العجز المالي وزيادة تقليل التضخم. وخلال النصف الأول من عام ١٩٩٧، ارتفع السعر الدولي للبن بصورة ملحوظة وانخفضت أسعار النفط. ومن المنتظر أن تنتعش صادرات الموز.

ثالثا - أنشطة التعاون

١٣ - استجابة لطلب حكومات أمريكا الوسطى المقدمة في إطار الجمعية العامة، شرع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ١٩٩٦ في برنامج جديد للتعاون على الصعيد دون الإقليمي في أمريكا الوسطى. وكان البرنامج قد وضع في السنة الماضية بعد إجراء المشاورات ذات الصلة مع السلطات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في أمريكا الوسطى والحكومات والأجهزة المتعاونة وبعد الاضطلاع بأنشطة تحضيرية أخرى. واستجاب تصميم البرنامج للأولويات والالتزامات التي حددها رؤساء بلدان أمريكا الوسطى في مؤتمرات القمة التي عقدوها، لا سيما مؤتمر القمة المعقود في غواسيمو، كوستاريكا، ومؤتمر قمة أمريكا الوسطى المعني بالبيئة والتنمية المستدامة المعقود في مناغوا، والمؤتمر الدولي من أجل السلم والتنمية في أمريكا الوسطى المعقود في تيغوسيغالبا، والتي عقدت كلها في عام ١٩٩٤، وأيضا في مؤتمر قمة سان سلفادور الذي عقد في آذار/مارس ١٩٩٥. كما تتجلى في البرنامج الالتزامات التي عقدتها الجهات المشتركة في المؤتمر الدولي المعني باللاجئين في أمريكا الوسطى فيما يتعلق بالعناية بالسكان المقتلعين من أوطانهم والقضاء على الفقر المدقع والتهميش الاجتماعي.

١٤ - ويركز البرنامج دون الإقليمي الجديد على ثلاثة مجالات عمل رئيسية: السلم والقابلية للحكم الديمقراطي؛ والتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ وتنمية البيئة تنمية مستدامة. وفي غضون السنوات الثلاث الأولى، اعتمد البرنامج على موارد مالية بلغ مجموعها ٢٢ مليون دولار، بما في ذلك موارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نفسه وموارد إضافية من مصادر ثالثة. وتعهد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتخصيص ٣ ملايين دولار سنويا كتمويل أساسي. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، أنشئ صندوق استئماني مشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وحكومة أسبانيا في مجال القابلية للحكم الديمقراطي بمنحة أولية من أسبانيا قدرها ١١ مليون دولار للفترة ١٩٩٦/١٩٩٧. وأنشئ أيضا صندوق استئماني مشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وحكومة إيطاليا، قدمت له إيطاليا منحة قدرها ٢,٤ مليون دولار كمساهمة أولية في برنامج في مجال التنمية البشرية على المستوى المحلي. ومن المأمول أن تقدم تبرعات جديدة من البلدين المانحين

خلال تلك الفترة. وبصفة خاصة، جرى الاتفاق مع حكومة أسبانيا على تقديم موارد إضافية قدرها ٤ ملايين دولار. وجدير بالإشارة أن الموارد المذكورة تكمل المساهمات الكبيرة جدا المقدمة من مصادر ثالثة والموجهة إلى البرامج الوطنية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ولا سيما تلك المقدمة من حكومتي السويد والنرويج. وكانت المساهمة المقدمة من البلدين الأخيرين ذات أثر حاسم في الإجراءات التي اتخذتها الأمم المتحدة دعما لعملية السلم وتعزيز الديمقراطية في أمريكا الوسطى، بما في ذلك المساهمات المباشرة المقدمة لتحسين القدرة التحليلية والتنفيذية للمكاتب الوطنية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في نيكاراغوا والسلفادور وغواتيمالا، وفي الآونة الأخيرة في هندوراس.

رابعا - السلم والقابلية للحكم الديمقراطي

ألف - دعم عمليات الوفاق وتكوين توافق في الآراء

١٥ - يتصدى البرنامج الفرعي لتوطيد السلم في سياق الديمقراطيات القابلة للحكم وتيسير تنفيذ اتفاقات السلم والوفاق الوطني وإصلاح المؤسسات الديمقراطية وتكوين توافق في الآراء بشأن مشاكل التنمية البشرية المستدامة في أمريكا الوسطى بمشاركة المجتمع المدني.

١٦ - وقد قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم إلى الجهود المشتركة التي تبذلها حكومات أمريكا الوسطى في إطار مؤتمرات القمة الرئاسية والمؤسسات الإقليمية المسؤولة عن الإدارة والعمليات المتصلة بالتحالف من أجل التنمية المستدامة في أمريكا الوسطى والتكامل الإقليمي. وجرى، بصفة خاصة، في سياق الصندوق الاستئماني المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وحكومة أسبانيا تقديم المساعدة إلى جهود ترشيد وإصلاح منظومة التكامل لأمريكا الوسطى، مما يستجيب للقرار الذي اتخذه في هذا الإطار رؤساء الجمهوريات. والإصلاح الذي شرع فيه، في إطار مشروع مشترك بين مصرف التنمية للبلدان الأمريكية واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ينطوي على استكمال منظومة التكامل لأمريكا الوسطى وأمانتها العامة وتحديثها وتعزيزها، وتجديد هيكلها القضائي وتوجيه أنشطتها نحو جدول الأعمال الإقليمي في مجال التنمية المستدامة.

١٧ - وفيما يتصل بالأهداف المذكورة، اضطلع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأنشطة من أجل تعزيز المنظمات الإقليمية للمجتمع المدني وتيسير مشاركتها البناءة في إطار التحالف من أجل التنمية المستدامة في أمريكا الوسطى. وجدير بالإشارة أن منظمات المجتمع المدني قد نظمت مشاركة إقليمية في الالتزامات التي تعهد بها التحالف في تيغوسيغالبا في عام ١٩٩٤. وتلقت الدعم منظمات من قبيل لجنة أمريكا الوسطى المعنية بالتنسيق فيما بين المؤسسات والمبادرة المدنية من أجل تكامل أمريكا الوسطى، كما شاركت في محافل الوفاق وتكوين توافق في الآراء بشأن أهداف عملية التحالف من أجل التنمية المستدامة في أمريكا الوسطى ومقترحات عملها.

١٨ - وقد سمحت الأعمال المتعلقة بالتشجيع على إفساح مجال الحوار بمشاركة مجموعة كبيرة من منظمات المجتمع المدني في أمريكا الوسطى ومباشري المشاريع من الشباب ومنظمات الفلاحين والحركات التعاونية. وينبغي التركيز، ضمن تلك الأمور، على الإجراءات المتخذة في مجال مساواة المرأة المتخذة متابعة لمنهاج عمل المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة المعقود ببجين في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. ويعتمد ذلك على نظام معلومات أسفر عنه مشروع دون إقليمي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ عام ١٩٩٣ وقدم الدعم إلى بلدان أمريكا الوسطى والمنظمات النسائية في العملية التحضيرية للمؤتمر. ويسر النظام تصميم البرامج والمشاريع وتشجيع إجراءات تعزيز السلم وإرساء الطابع الديمقراطي والتنمية البشرية ذات المنظور الذي يتعلق بنوع الجنس. وفي هذا السياق، قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم إلى الأنشطة التي شجع عليها المنتدى الإقليمي للمرأة من أجل تكامل أمريكا الوسطى، كما يسَّر عقد اجتماعات وطنية لمختلف المنظمات المتصلة بالنهوض بالمرأة.

١٩ - وثمة مبادرة أخرى أسهمت إسهاما ذا شأن في عمليات تحقيق الوفاق الديمقراطي بعد إنتهاء النزاع في أمريكا الوسطى هي المشروع الذي يطلق عليه "حالة المنطقة". وعن طريق إعداد ونشر وتعميم التقارير، يزود المشروع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني بمعلومات مناسبة وصحيحة وكاملة عن حالة بلدانها وعن التكامل الإقليمي مما يسمح برفع مستوى قدرتها ونوعية مشاركتها. ويمول المشروع بمبلغ مليون دولار مقدم من برنامج الأمم المتحدة الانمائي و ٠٠٠ ٤٥٠ دولار من الاتحاد الأوروبي، فضلا عن مساهمات محلية قدرها ١,٣ مليون دولار. ويستند هذا المشروع الى الخبرة الناجحة للتقرير المعنون "حالة الدولة" الذي أصدرته كوستاريكا من خلال مشاركة المواطنين على نطاق واسع.

٢٠ - ويوجد مجال آخر حظي بأولوية في الأنشطة المشتركة الموجهة إلى تعزيز القابلية للحكم الديمقراطي وهو مجال الأحزاب السياسية. وقام مشروع إقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالاشتراك مع البرامج الوطنية في بنما والسلفادور واعتمادا على مشاركة من مركز التدريب والترويج الانتخابي التابع لمعهد البلدان الأمريكية لحقوق الانسان، بتنظيم حلقات عمل دون إقليمية لتعزيز الأحزاب السياسية في أمريكا الوسطى. وفي تلك الاجتماعات، أجرى ممثلو الأحزاب مناقشات بشأن المشاكل التي تواجه النظم السياسية وعمل الأحزاب السياسية وتقدموا بمقترحات وتوصيات بشأن الدور الذي ينبغي للأحزاب أن تضطلع به بغية تحسين القابلية للحكم الديمقراطي في المنطقة. وخلال الاجتماعات، قدمت نتائج الاستبيان "مقياس وجهات النظر في أمريكا الوسطى" الذي شجع عليه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يتعلق بتصورات ووجهات نظر وتوقعات السكان بصدد مواضيع القابلية للحكم الديمقراطي في برزخ أمريكا الوسطى. وتوجد عدة طبعات من منشورات تشكل جزءا من الأنشطة المتوخاة من أجل متابعة هذه العملية.

٢١ - وبالإضافة إلى الأنشطة المضطلع بها على الصعيد دون الإقليمي، يواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقديم الدعم إلى عمليات السلم وبناء التوافق في الآراء في كل بلد. ففي نيكاراغوا، على سبيل المثال، نفذ الصندوق الاستئماني المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وحكومة أسبانيا مشروعا لتيسير نقل السلطات ومهام الحكومات المحلية بعد إجراء الانتخابات في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، وبناء

توافق في الآراء بشأن الأولويات وتدريب المرشحين والموظفين. وفي غواتيمالا، فإن الجهود المعروفة التي اضطلعت بها منظومة الأمم المتحدة بكاملها، بالاشتراك مع بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا لدعم عملية المفاوضات والحوار مع مختلف قطاعات المجتمع الغواتيمالي، قد بلغت ذروتها بالتوقيع النهائي على اتفاقات السلم في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. وفي هندوراس، جرى التعاون مع منتدى التقارب الوطني. وفي بنما، قدم البرنامج الوطني لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم للحوار بين الحكومة والأحزاب السياسية وزعماء المجتمع المدني الذي توج بإبرام اتفاقات بشأن مستقبل أراضي منطقة قناة بنما. وفي كوستاريكا، جرى تقديم الدعم الى أنشطة إعمال الفكر بشأن السياسات الاقتصادية والتنمية البشرية بمشاركة اتحاد غرف أصحاب الأعمال التجارية والمؤسسات الخاصة وزعماء المجتمع المدني الذين يمثلون الفلاحين والتعاونيين والنقابيين ووسائط الاتصال والأكاديميين والمرأة.

باء - تعزيز المؤسسات الديمقراطية

٢٢ - في ميدان القابلية للحكم الديمقراطي أيضا، يساهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون في منطقة أمريكا الوسطى، من خلال برامج تهدف إلى دعم الإصلاح القضائي، والأمن العام، ومكاتب المدعين العامين لحقوق الإنسان وتحسين سير أعمال الدولة، من خلال الإصلاح الضريبي واللامركزية.

٢٣ - وفي ميدان العدالة، اكتملت أنشطة المشروع الوطني لدعم العدالة المحلية في نيكاراغوا الذي حظي بدعم مالي من حكومة السويد. وقد توصل البرنامج إلى بناء "دور عدل" في زهاء ١٠٠ بلدية داخل البلد، مما أضفى هيبة على وظيفة العدالة ووفر الأهلية لقضاة المحاكم الابتدائية الذين عينوا في تلك البلديات. ويقوم الصندوق الاستئماني المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وحكومة أسبانيا بتمويل مشروعي دعم الدائرة العامة للدفاع الجنائي والتثقيف القانوني الشعبي في السلفادور. ويهدف المشروع الأول إلى زيادة القدرة المؤسسية لإدارة الدفاع العام التي تشمل تأهيل محامي الدفاع. أما الثاني فيهدف إلى الترويج للمعارف المتعلقة بالقواعد الجديدة للقانون الجنائي، وقانون الأسرة، وقانون القصّر والاصلاحيات في البلد، وكذلك المعاهدات الدولية النافذة، وخاصة في ميدان حقوق الإنسان. كذلك يجري تقديم الدعم في غواتيمالا إلى مشروعي تعزيز الدائرة العامة للدفاع الجنائي وتحسين عملية الإخطارات الجنائية. وسوف يتيح المشروع الأول تأهيل محامي دفاع عامين جدد والتعاقد معهم؛ فيما يرمي الثاني إلى تقليل عدد القضايا التي لم يصدر فيها أحكام من خلال وضع آليات فعالة للمتابعة والرصد. كذلك، يساعد مشروع الحكومة القضائي على تعزيز سيادة القانون وعملية السلام من خلال تحديث قطاع العدالة في غواتيمالا، بدعمه للمحكمة العليا ولجنة تعزيز العدالة. أما في هندوراس، فتتمثل أهداف مشروع تعزيز سيادة القانون في إنشاء آليات تساعد على تقليل عدد المتهمين وتحسين متابعة القضايا، وكذلك في تعزيز نظام الدفاع العام، والمساعدة في تنفيذ القوانين المتعلقة بالجانحين من القصر وتنفيذ خطة رائدة للسجون. وفي بنما، يجري تنفيذ مشروع هام لإصلاح السجون وتأهيل السجناء يتضمن اتخاذ إجراءات خاصة لتحسين ظروف الجانحين من القصّر. ويتركز أحد المشاريع الإقليمية حول تدريب القضاة والمدعين العامين في جميع بلدان

أمريكا الوسطى لتحسين التأهيل المهني لأفراد السلطات القضائية. وبانتهاء المشروع سيكون ٨٠٠ ١ قاض ونائب عام من أمريكا الوسطى قد تلقوا التدريب من خلال مناهج موضوعة في المنطقة وفي إسبانيا.

٢٤ - ويمثل تحسين نظام الأمن العام مشكلة أخرى من المشاكل التي يعتبرها سكان المنطقة ذات أولوية. ففي حالة السلفادور، تم في السنتين الأخيرتين تعزيز الجهودالرامية إلى دعم الأكاديمية الوطنية للأمن العام والشرطة الوطنية المدنية، وهي جهود أمكن تحقيقها بفضل المساهمات السخية التي قدمتها حكومات الدانمرك والسويد والنرويج. وفي الآونة الأخيرة، يسعى مشروع دعم المجلس الوطني للأمن العام إلى تعزيز هذه المؤسسة على نحو يؤدي إلى توحيد مؤسسات الأمن العام في البلد والتنسيق بينها. ويجري أيضا من خلال موارد الصندوق الاستئماني المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وحكومة إسبانيا تقديم المساعدة التقنية إلى شرطة غواتيمالا، مما يتيح إرساء أسس تحويل الشرطة العسكرية إلى شرطة مدنية لاحقا، تنفيذا لإحدى النقاط الواردة في اتفاقات السلام. وفي نيكاراغوا، يتجه مشروع دعم الشرطة نحو تحسين قدرة الشرطة على العمل، وذلك من خلال دورات متخصصة وتدعيم خطة البلد الأمنية. ويساهم مشروع آخر في تحسين الطب الشرعي في نيكاراغوا ورفع مستواه التقني، وتعزيز محكمة العدل العليا. وأما في بنما، فيجري تقديم الدعم للشرطة الوطنية من خلال السعي إلى تحسين المعارف في ميدان حقوق الإنسان والتحري الجنائي، وكذلك قدرتها على تقديم خدمات الأمن العام بصورة عامة. وفي هندوراس، يجري وضع خطة للمساعدة على إنشاء شرطة وطنية مدنية، مراعاة لتشريعات البلد الجديدة التي تنص على نقل هذه المهام من الاختصاص العسكري.

٢٥ - وفي ميدان الضرائب، يجدر التنويه بمشروع اصلاح الإدارة المالية في كوستاريكا الذي يرمي إلى تحسين إدارة هذه الوظيفة الهامة من وظائف الدولة. وثمة مبادرة أخرى جارية في غواتيمالا للمساهمة في تحديث الإدارة الضريبية ضمن إطار اتفاقات السلام.

٢٦ - ومن المواضيع الأساسية الأخرى المتعلقة بالسلام والقابلية للحكم دعم عملية إعادة الإدماج الاجتماعي والانتاجي لقدامى المحاربين والمسرحين ومشوهي الحرب الذين شملتهم اتفاقات سلام محددة. وإضافة إلى البرامج التي يستمر انجازها في نيكاراغوا وفي السلفادور، يجدر الإشارة الى سرعة استجابة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والهيئات التعاونية الأخرى لتأمين تسريح قدامى المحاربين المنتمين إلى الاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي أثناء الأشهر الأولى من عام ١٩٩٧. وقد أمكن تحقيق هذه الإجراءات ذات الأهمية الحاسمة بالنسبة لمصداقية عملية السلام بفضل المساهمة التي قدمتها في حينها حكومتا السويد والنرويج وتبلغ قيمتها ٦ ملايين دولار تقريبا، وبفضـــل التنسيق الفعال مع الوكالات الأخرى التابع لمنظومة الأمم المتحدة، ولا سيما مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والمنظمة الدولية للهجرة.

٢٧ - وفي حالة غواتيمالا، يجري أيضا التشجيع على وضع برامج محددة لإعادة توطين السكان المشردين وبشأن هوية وحقوق السكان الأصليين، وهما برنامجان صيغا استنادا إلى الالتزامات الواردة في اتفاقات السلام. ففي البرنامج الأول، نفذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عملياته بمساهمة قدرها ٣,٥ مليون دولار

قدمتها حكومة الدانمرك، وهي تأتي تكملة لبرامج وموارد أخرى. أما البرنامج الآخر فيركز على الإصلاحات القانونية المتعلقة بحقوق السكان الأصليين ورفع شأن ثقافتهم. وفي الحالتين، يجري العناية بوجه خاص بالمجموعات النسائية.

خامسا - التنمية الاقتصادية والاجتماعية

ألف - التنمية البشرية المستدامة على المستوى المحلي

٢٨ - مراعاة لتنفيذ إعلان الالتزامات لصالح السكان المتضررين من النزوح أو من النزاعات والفقر المدقع في إطار توطيد السلام في أمريكا الوسطى، الذي اعتمد في الاجتماع الأخير للجنة متابعة المؤتمر الدولي المعني باللاجئين في أمريكا الوسطى المعقود في مكسيكو في حزيران/يونيه ١٩٩٤ والتجربة الناجحة لتنفيذ برنامج التنمية المتعلق بالمشردين واللاجئين والعائدين في أمريكا الوسطى (١٩٩٠-١٩٩٥)، عكف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على صياغة وتنفيذ مبادرة جديدة في أمريكا الوسطى أطلق عليها برنامج التنمية البشرية المستدامة على المستوى المحلي. ويهدف هذا البرنامج الإقليمي إلى إضفاء طابع ملموس على عمل التحالف من أجل التنمية المستدامة في أمريكا الوسطى والالتزامات المعقودة من جانب حكومات أمريكا الوسطى، ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية المعقود في كوبنهاغن، في آذار/مارس ١٩٩٥، بهدف التشجيع على الأخذ باستراتيجيات متكاملة لمكافحة الفقر في مناطق البلدان التي تشهد أعلى الأرقام القياسية للتدهور الاجتماعي والبيئي. وتتمثل أهداف البرنامج فيما يلي:

(أ) إرساء أوجه توافق إقليمية ووطنية ومحلية في الآراء بين الجهات الفاعلة الرئيسية (الحكومات والمجتمع المدني والأوساط التعاونية ووكالات الأمم المتحدة)، فيما يتعلق بأهداف التنمية البشرية المستدامة وإجراءاتها؛

(ب) تعزيز القدرة التقنية للبرامج والترويج للإجراءات المشتركة التي تتخذها منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالاستراتيجية؛

(ج) توطيد العمليات الجارية في ميدان التنمية المحلية؛

(د) نقل التجارب على الصعيد الدولي.

٢٩ - وفي كل ميدان من الميادين التي أعطتها الحكومات الأولوية يجري تطبيق منهجيات مجربة لدعم عمليتي اللامركزية وتحديث الدولة، وتعزيز الهيئات المحلية من خلال مجالس التنمية المجتمعية والبلديات والمقاطعات وزيادة قدرتها على صياغة وتنفيذ خطط محلية، وإرساء نظم للإنتاج والائتمان والتوظيف، وتحسين الخدمات الصحية والتعليمية وإدارة البيئة.

٣٠ - وبالنسبة للأنشطة ذات المدى الإقليمي، يعتمد البرنامج على تمويل إجمالي قدره ٠٠٠ ٤٢٤ ٣ دولار، منها ٠٠٠ ٤٢٤ ٢ دولار مساهمة من حكومة إيطاليا في الصندوق الاستئماني المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وحكومة إيطاليا للتنمية الاجتماعية المستدامة، والسلام ولدعم بلدان خاصة، ومليون دولار مساهمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتتيح هذه الموارد دعم البرامج الفرعية الوطنية في بليز وبنما والسلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا ونيكاراغوا وهندوراس التي يعتمد كل منها على موارد محددة متأتية من مختلف المصادر. وتشكل عملية التنفيذ مجهودا مشتركا بين مختلف وكالات الأمم المتحدة، حيث يتولى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التنفيذ، ومكتب خدمات المشاريع عمليات التنفيذ العام، كما تشارك منظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وغيرها من المنظمات مشاركة فعالة في هذا المجهود.

٣١ - وجدير بالإشارة أن عملية صياغة البرنامج والشروع فيه تمت من خلال إجراءات تشاور واسعة بحيث يتم التوصل إلى أقصى قدر من التوافق في الآراء. فقد وضعت المبادرة على بساط البحث ونوقشت مع جميع الحكومات ومكاتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وكذلك مع الوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة (مكتب خدمات المشاريع، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين)، والمنظمات المحلية (شبكة وكالات التنمية الاقتصادية المحلية ولجان تنمية المقاطعات في أمريكا الوسطى). وقد وافق مجلس التكامل الاجتماعي على البرنامج في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ في نيكاراغوا.

٣٢ - وخلال النصف الأول من عام ١٩٩٧، أحرز تقدم في تنفيذ البرنامج. وحدث توافق بين الأفرقة الفنية على المستوى الإقليمي وفي كل بلد من البلدان، واتفق على المنهجيات والنظم ووضعت الخطط التنفيذية. وهذه المنهجيات والخطط هي نتيجة عملية اتفاق وتشاور مع جميع الجهات الفعالة التي شاركت في تنمية جميع المناطق موضع البحث. ويوجد مقر البرنامج في غواتيمالا. أما بليز، فيوجد فيها الإطار المؤسسي للبرنامج الفرعي، حيث رفع اقتراح إلى رئيس الوزراء بتأسيس المجلس الوطني للتنمية ومجالس التنمية في المناطق. وفي كوستاريكا، يشكل البرنامج جزءا من سياسة البلد اللامركزية، وقد شكلت لجنة تعاون مؤسسي موسعة وذات تمثيل عريض، وأحرز تقدم في الجوانب التنفيذية؛ ويتمثل التحدي الآن في التوصل إلى تكرار ما أنجز حتى الآن في مناطق أخرى من البلد، ولا سيما في المنطقة الشمالية. وفي غواتيمالا، أنيط البرنامج بالأمانة العامة للتخطيط، وهو ينفذ حاليا في ثلاث مناطق أعطتها الحكومة الأولوية في إطار تنفيذ اتفاقات السلام؛ ومن بين مصادر التمويل مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ووكالات ثنائية. وفي هندوراس، تعنى الأمانة الفنية للتعاون بالبرنامج كما يجري العمل على مشاريع أخرى لتعزيز التنمية المحلية في مناطق جديدة موضع اهتمام، أضيفت إلى سان ماركوس دي أوكو تيبيكي، وإنتيبوكا وكوبان. أما في نيكاراغوا، فقد أعطيت الأولوية للمنطقة الشمالية من البلد، وقد أدرجت بنما مؤخرا في البرنامج، حيث أنيط هذا البرنامج بالنظر الحكومي وهو الوزارات المعنية بالشؤون الاجتماعية. كما أن ثمة

مبادرات مهمة تجري على هامش برنامج البلديات للقرن الحادي والعشرين، والقرارات اللامركزية والبرنامج الوطني الذي يشجعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في البلد.

باء - التنمية الزراعية والحيوانية

٣٣ - إن مشروع الوحدة الإقليمية الثالثة للمساعدة التقنية من أجل التنمية الزراعية، الذي نفذ في الفترة من نيسان/أبريل ١٩٩٤ إلى النصف الأول من عام ١٩٩٧ والذي أجري له تقييم في منتصف المدة أسفر عن نتائج مواتية جدا قد جرت الموافقة على مرحلة جديدة منه بغية مواصلة الاضطلاع بالأنشطة خلال فترة السنوات الثلاث بين أول تموز/يوليه ١٩٩٧ وعام ٢٠٠٠. ويتولى البنك الدولي تنفيذ هذا المشروع من مشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتمويل قدره ١,٥ مليون دولار مقدم من مصادر متنوعة: البرنامج الإنمائي والصندوق الاستئماني المشترك بين حكومة اليابان، والبنك الدولي، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومعهد البلدان الأمريكية للتعاون الزراعي، ومنظمة الأغذية والزراعة، وحكومة النرويج، فضلا عن المساهمات العينية التي تقدمها البلدان. ويقدم المشروع المساعدة إلى حكومات أمريكا الوسطى في سياساتها وبرامجها المتعلقة بتحديث الزراعة والإصلاح المؤسسي والقطاع الريفي من أجل تعزيز عملية التنمية المستدامة في المنطقة دون الإقليمية. وقد قدم المشروع الدعم إلى البلدان في المجالات التالية: (أ) وضع سياسات وبرامج ومشاريع للاستثمار والمساعدة التقنية مع وضع عمليات الإقراض موضع التنفيذ؛ (ب) تعزيز قدرة المؤسسات العامة والخاصة عن طريق التدريب؛ (ج) صياغة وتطبيق استراتيجيات لمواجهة مشكلة الفقر في المناطق الريفية؛ (د) تنفيذ سياسات محددة بشأن المرأة والتنمية باتباع نهج يركز على نوع الجنس؛ (هـ) تنمية الزراعة تنمية مستدامة مع إدارة الموارد الطبيعية إدارة مناسبة؛ (و) اعتماد سياسات مستمدة من عملية تحرير التجارة.

٣٤ - وقد غير مشروع الوحدة الإقليمية الثالثة للمساعدة التقنية من أجل التنمية الزراعية التوجه الذي كان يسترشد به تنفيذ المشروع السابق (مشروع الوحدة الإقليمية الثانية) إبتداء من تحليل وتصميم السياسات حتى تصميم عناصر الاستثمار، ولو أنه واصل دائما تقديم الدعم إلى المسائل ذات الطابع الإقليمي كما في حالة التجارة وتيسير المبادلات التجارية في المنطقة والقيام بدور جهة تنسيق للتعاون في مجال الزراعة. وقد خلصت بعثة التقييم إلى نتيجة مفادها أن المشروع قد أنجز أهدافه بمستوى مرتفع من فعالية التكاليف. وتتوخى المرحلة الجديدة تمويلا قدره ٤,٦ مليون دولار لثلاث سنوات من التشغيل.

جيم - الاستثمارات الاجتماعية

٣٥ - واصل مشروع الوحدة الإقليمية للمساعدة التقنية من أجل تخفيف حدة الفقر في أمريكا الوسطى وبنما (المشروع الاجتماعي) عملياته في الفترة بين تموز/يوليه ١٩٩٣ وتموز/يوليه ١٩٩٧ بتمويل إجمالي قدره ٦ ملايين دولار. ويتولى البنك الدولي تنفيذ هذا المشروع من مشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي يموله البرنامج الإنمائي وحكومة اليابان ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية. واشتركت منظمة الصحة

العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية في المشروع وقدمت مستشارا. ويسعى البرنامج، الذي يعمل عن طريق الوحدة الإقليمية وبالاتصال بالوحدات التقنية الوطنية، إلى تقديم الدعم إلى البلدان في وضع السياسات والبرامج في القطاع الاجتماعي ويلتمس تعزيز القدرة الوطنية في مجال إدارة القطاعات الاجتماعية بالبلدان ذات الاهتمام الخاص في مجالات التعليم الأساسي والصحة والتغذية وتعزيز صناديق الاستثمار الاجتماعي.

٣٦ - وأسهم المشروع الاجتماعي بنتائج مفيدة في أنشطة الحكومات والأفرقة التقنية والوكالات في القطاعات الاجتماعية، مما شجع على مشاركة الأفرقة التقنية الوطنية. ويسر وضعه الإقليمي وقدراته التقنية، بالاقتران بنهجه التنفيذي، من إعداد المشاريع في القطاعات الاجتماعية. وتمثلت إحدى النتائج الهامة للمشروع الاجتماعي في عدد المشاريع التي شارك فيها ومستوى الموارد التي جرى توليدها (٨٠٨,٨ مليون دولار). ومن أمثلة تلك الأعمال ما يلي: مشروع التعليم الأساسي في السلفادور الذي يتسم بتحقيق تعاون وثيق بين البنك الدولي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية ومشاركة الأفرقة الوطنية؛ وخطة عمل لبرنامج تحسين الخدمات الصحية في غواتيمالا الذي قدم حوافز للحصول على قرض من مصرف التنمية للبلدان الأمريكية؛ وإعداد مشاريع عن طريق صناديق الاستثمار الاجتماعي في بنما ونيكاراغوا وهندوراس. ويلتمس المشروع الاجتماعي أيضا تحسين القدرة التحليلية في المنطقة في القطاعات الاجتماعية وتقديم مُدخلات من أجل وضع السياسات عن طريق إعداد دراسات ومنشورات ونشر المعلومات ذات الصلة وإعداد قواعد بيانات والاضطلاع بأنشطة تدريب. وبصفة خاصة، أعدت دراسات بشأن كفاءة وفعالية الإنفاق الاجتماعي في أربعة بلدان بغية المساعدة في تحديد جداول الأعمال المتعلقة بالسياسة استنادا إلى بيانات تجريبية أساسية. وقد وفر المشروع ثروة من الخبرات لتحديد الاستراتيجيات والإجراءات الجديدة المتخذة في مجال التعاون الدولي من أجل تحقيق الإصلاح الاجتماعي في أمريكا الوسطى.

سادسا - التنمية المستدامة للبيئة

٣٧ - قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم إلى طائفة كبيرة من الأنشطة الموجهة نحو حماية البيئة وإصلاحها في أمريكا الوسطى. ويتبع البرنامج الإنمائي نهجا تكامليا ويستجيب لمفهوم التنمية المستدامة ويتضمن مشاركة قطاعات المجتمع المتأثرة أو المتصلة بالمشاكل البيئية مباشرة. وقد وضع إطار التعاون في التحالف من أجل التنمية المستدامة الذي اعتمد في مؤتمر قمة أمريكا الوسطى المعني بالبيئة والتنمية المستدامة، المعقود في مانغوا في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، والذي يتبع التعهدات المضطلع بها في مؤتمر قمة الأرض (ريو دي جانيرو، حزيران/يونيه ١٩٩٢) والتي صدقت عليها في أعقاب ذلك منطقة أمريكا اللاتينية في مؤتمر قمة الأمريكتين المعني بالتنمية المستدامة (سانتا كروز دي سيرا، بوليفيا، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦). ولجنة أمريكا الوسطى المعنية بالبيئة والتنمية هي الجهاز دون الإقليمي النظير فيما يتعلق بأنشطة التعاون.

٣٨ - وتقدم البرامج الدعم لإدراج البيئة في السياسات الوطنية وفي الخطط الوطنية، فضلا عن وضع مشاريع موجهة نحو حفظ وتجديد الموارد الطبيعية في مناطق محددة واستخدامها استخداما مستداما. وتمول هذه الأنشطة، بالإضافة إلى الميزانية العادية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والحكومات، من الصندوق الخاص بالبرنامج المنشأ لهذا الغرض والمسمى بناء القدرات للقرن ٢١ ومرفق البيئة العالمية ويديرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي بمساعدة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٣٩ - ومن المواضيع ذات الأولوية لبرزخ أمريكا الوسطى في إطار التحالف من أجل التنمية المستدامة في أمريكا الوسطى حماية التنوع البيولوجي. ويُقدر أن بين ٦ و ١٢ من مستودعات التنوع البيولوجي في العالم توجد في أمريكا الوسطى، وتمتد من دارين في كولومبيا حتى تيوا نتيبك في المكسيك. ويتناول إنشاء شبكة من الممرات الإحيائية تشمل تلك المنطقة التي تعاني من فقدان سريع لتنوعها البيولوجي بسبب إزالة الأحراج وتدهور التربة وتدمير الموارد البحرية والساحلية والتلوث الناجم عن الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية. واتفق رؤساء دول المنطقة دون الإقليمية، إدراكا منهم لتلك المشاكل، على تشجيع الأخذ بمبادرتين: إنشاء صندوق تمويل للبيئة وإنشاء شبكة من المناطق المحمية والممرات الإحيائية في كامل برزخ أمريكا الوسطى. وقد قدم مرفق البيئة العالمية التمويل الأساسي بحوالي ٢٥ مليون دولار للمبادرتين على أمل تعبئة موارد إضافية لتنفيذ برامج التنمية المستدامة. وتمثلت إحدى الاستجابات في توفير مصرف التنمية للبلدان الأمريكية حوالي ٢٥ مليون دولار إضافية. وقد أتاح البرنامج إنشاء إطار استراتيجي متكامل لتوجيه الإجراءات التي تحفز الأعمال الوطنية وتعززها وتثير الاهتمام الدولي وتسمح بتوجيه الموارد الخارجية والداخلية.

٤٠ - وبالتوازي مع هاتين المبادرتين، قدم برنامج الأمم المتحدة الدعم للجهود الوطنية بتمويل من مرفق البيئة العالمية. وفي غواتيمالا، يسعى مشروع الحماية المتكاملة للتنوع البيولوجي في منطقة سارستونغ - موتاغو إلى إنشاء شبكة من الممرات الإحيائية تربط المتنزهات الطبيعية الجديدة في منطقة مساحتها ٠٠٠ ١٢ كيلومتر مربع كجزء من شبكة الممرات الإحيائية في أمريكا الوسطى. وتنفذ المنظمات المحلية المشروع بكامله الذي يعود بالفائدة على المجتمعات المحلية لسلالة الكيتشي العرقية الذين يعيشون في المناطق التي يكثر فيها الفقر والبطالة وكذلك في مناطق الحفظ نفسها. ويلتمس الترويج للممارسات الاقتصادية والاجتماعية التي تيسر الاستخدام المستدام للغابات من أجل رفع مستوى معيشة السكان. ويبلغ مجموع الميزانية ٩,٧ مليون دولار قدم مرفق البيئة العالمية ٤,١ مليون دولار منها. وفي كوستاريكا، يستمر تنفيذ مشروع يدعم الإدارة المستدامة لشبه جزيرة أوسا (٨ ملايين دولار) ضمن إطار النظام الوطني للمناطق المحمية. وفي بليز، يستمر تنفيذ خطة لإدارة الشواطئ من أجل حماية الشُعب المرجانية (٣ ملايين دولار)، التي تمثل أكثر أنواع التنوع البيولوجي الساحلي ثراء في نصف الكرة الغربي.

٤١ - وفي بليز والسلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا، اعتمد مرفق البيئة العالمية موارد في حدود ١,٣ مليون دولار لتيسير إعداد استراتيجيات وخطط وطنية للعمل الموجه نحو حفظ التنوع البيولوجي وتحديد المصادر الرئيسية وبالوعات غازات الدفيئة. وتمثل تلك الاستراتيجيات والخطط، في مجال التنوع

البيولوجي وتغير المناخ على السواء، التعهدات الرئيسية التي اضطلعت بها الحكومات التي صدقت على الاتفاقيات العالمية الموقع عليها خلال مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية.

٤٢ - وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضا، من خلال موارد مقدمة من برنامج بناء القدرات للقرن ٢١ كتمويل أساسي، تستكمل بموارد من الحكومات المعنية، الدعم إلى البلدان من أجل تعزيز قدرة كل دولة على أن تدرج في خططها الإنمائية مبادئ جدول أعمال القرن ٢١ المعتمدة في المؤتمر. وتُلتمس مشاركة جميع الطبقات الاجتماعية من أجل حفز عمليات التنمية المستدامة. وقد وضعت ثلاثة بلدان هذا النوع من البرامج: السلفادور وكوستاريكا وهندوراس. ويتوقع أن تبدأ في عام ١٩٩٧ إجراءات مشابهة في غواتيمالا وأن يضطلع ببرنامج على الصعيد دون الإقليمي.

سابعا - الجوانب المؤسسية والقدرات الإدارية

٤٣ - يعمل البرنامج الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن طريق هيكل إداري مبسط ولا مركزي. وقد أنشئت وظيفة لشؤون الاتصال في كوستاريكا ويُشجع على العمل في شبكات من أجل تيسير أقصى قدر من تدفق المعلومات ومشاركة المنظمات الوطنية على جميع المستويات والحكومات والمجتمع المدني. وينفذ كل مشروع إقليمي فيما يتصل بالنظراء الإداريين على الصعيد الوطني ومع المنظمات الإقليمية المختصة القائمة في المجال المحدد. ومن ناحية أخرى يجري، تناول تقديم أقصى قدر من الدعم للأعمال المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة.

٤٤ - والهدف من استراتيجية البرنامج الإقليمي هو تعزيز قدرة المؤسسات الوطنية والإقليمية. ولذا تشمل المشاريع أنشطة عناصر موجهة إلى ما يلي: (أ) تهيئة و/أو تعزيز القدرة على بناء توافق في الآراء؛ (ب) إنشاء أو تعزيز القدرة الإدارية من أجل عملية التنمية ، وبخاصة في مجال وضع السياسات العامة وتنفيذها؛ (ج) تقديم الدعم من أجل زيادة النواتج وتهيئة القدرات على الاضطلاع بأنشطة جديدة؛ (د) تحسين كفاءة شبكة المعلومات ونظم الإدارة.

- - - - -